تقرير خاص لـ"الأمناء" يسلط الضوء على أهمية شراكة قطاع الاتصالات مع الإمارات..

الدستور والسيادة.. لافتات تخفي حقيقة الصراخ ضد اتفاقية الاتصالات مع الإمارات

- لماذا يسعى الإخوان لعرقلة نهضة قطاع الإنترنت والاتصالات في الجنوب؟
- كيف استخدم الحوثيون إيرادات الإنترنت والاتصالات للمجهود الحربي؟
- ما أسباب النعيق على شراكة عدن نِت و(NX) الإماراتية؟
- لماذا لم يحرك مجلس النواب ساكنا بشراكة الشركة العمانية مع الحوثي؟

شراكة (NX) ونعيق الإخوان

الأمناء / تقرير / سالم لعور :

وقعت صحيفة حوثية في خطأ فادح بعد اعترافها بشكل غير مباشر أن إيرادات الاتصالات التي تجنيها المليشيا الحوثية كافية لصرف المرتبات.

وكانت صحيفة «اليمن" التابعة للحوثيين قد نشرت في 13 يناير 2020م تصريحًا منسوبًا لشركة تيلِيمن مفاده أن خسائر الشركة بسبب انقطاع كابل الألياف الضوئية البحري الدولي وصل إلى 10 مليار ريال في 4 أيام فقط.

وهذه الخسارة في 4 أيام، وبعملية حسابية يتبين أن كم الأرباح لـ 8 سنوات:

8 سنوات ×365 يوم= 2920 يومًا.

2920يومًا ÷ 4أيام=730

730× 10 مليار = 7300000000000 (سبعه تريليون وثلاثمائة مليار ريال) إجمالي أرباح 8 سنوات من إيراد واحد(الإنترنت).

مرتبات اليمن شمالاً والجنوب في السنة 70 مليار

7300000000000 ÷70000000000=

تكفي لسداد مرتبات 104سنوات للجمهورية.

إنشاء شركة اتصالات مع الإمارات

وافق مؤخراً مجلس الوزراء على مشروع اتفاقية لإنشاء شركة اتصالات مشتركة بين المؤسسة العامة للاتصالات، وأخرى إماراتية، لتقديم خدمات الهاتف النقال والإنترنت في البلاد.

المصادقة على مشروع الاتفاقية جاءت مناقشتها مؤخرا، على ضوء المسودة الموقعة بين المؤسسة العامة للاتصالات اليمنية وشركة «NX" الإماراتية، وما تتضمنه من منح ترخيص تقديم خدمات الهاتف النقال وتشغيل وترخيص الطيف الترددي.

تحذيرات خبيثة

وأثارت موافقة الحكومة على الاتفاقية الكثير من الجدل، وذلك بعد تحذيرات خبيثة أطلقها برلمانيون يمنيون تابعون لحزب الإصلاح الإخواني من مخاطر الموافقة على مثل هذه الاتفاقيات دون الرجوع إلى مجلس النواب.

الشراكة وليس البيع

وفي نهاية ديسمبر 2022، وقعت الحكومة الشرعية مذكرة تفاهم مع الإمارات، تسمح للأخيرة بالاستثمار في مشروعات قطاع الإتصالات بالمناطق المحررة، كما جرى التفاهم لاحقاً على الشراكة بين «عدن نت» وشركة «NX technology" الإماراتية.

وانتقدت الحكومة في بيانها الأصوات الرافضة، مشيرة إلى أنه «جرت مناقشة مختلف الخيارات، ومن ذلك الشراكة، وليس البيع كما يروجه ضعفاء النفوس، بحيث يتم تطوير وتوسعة مشروع عدن نت».

وزارة الاتصالات ترد على حملة الإخوان

ردت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات على الحملة التي دشنها مؤخراً نشطاء إخوانيون بوسائل إعلامهم واتهمت الوزارة ببيع شركة «عدن نت» الحكومية لصالح شركة إماراتية.

مصدر مسؤول يوضح

وقال مصدر مسؤول بالوزارة في تصريح له لوسائل إعلام محلية بأن الوزارة بدأت منذ أكثر من عام في مفاوضات بشأن تأسيس شركة اتصالات مع المستثمرين في دولة الإمارات العربية المتحدة، ضمن جهود الإمارات الداعم لقطاع الاتصالات لتحسين مستوى الخدمة والحد من سيطرة المليشيات الانقلابية على قطاع الاتصالات وإيجاد مورد جديد لهذا القطاع من خلال الشراكة الاستراتيجية مع الجانب الإماراتي.

واستطرد المصدر: "كما جرى مناقشة مختلف الخيارات ومن ذلك الشراكة وليس البيع كما يروج له ضعفاء النفوس بحيث يتم تطوير وتوسعة مشروع عدن بحيث يتم الاستثمار في هذا المشروع وفقاً لقانون الاستثمار والقوانين النافذة بهدف إنشاء بنية تحتية متطورة ومن أحدث التكنولوجيا وتكون البنية التحتية بمدينة عدن ومختلف المحافظات.

خدمة اقتصادية واستخباراتية

الخبير الاقتصادي د. محمد الكسادي قال: «قطاع الاتصالات البيئة الثانية للاقتصاد الوطني بعد قطاع النفط والغاز، وتحمل خدمة الاتصالات أمرين اقتصادي وآخر استخباراتي، وأول ما سيطرت مليشيا الحوثي على صنعاء سيطرت على الاتصالات حتى تستطيع التحكم في الإيرادات بما يساهم في استمرار مليشيا الحوثي في الحرب وانتصارها في الجبهات واستهداف القادة الجنوبية أمثال ابو اليمامة وسيف المحرمي وغيرهما من القيادات".

أهمية الاستثمار في إنشاء شركة اتصالات مشتركة مع الإمارات

وقال الصحفي محمد عبدالله القادري في مقال له إن عملية الاستثمار الجديدة في قطاع الاتصالات بشكل يجعلها خاصة بالمناطق المحررة وسحبها أو فصلها عن مناطق سيطرة الحوثي ، تعد خطوة في غاية الأهمية.

وأضاف القادري: "تكمن أهمية هذه الخطوة على المستوى الاقتصادي والأمني إيرادياً: تدر مئات المليارات من الريالات لخزينة الدولة بما يرفد الجانب المعيشي والتنموي، ومعروف كم يجني الحوثي من دخل الاتصالات، وبسحب البساط عليه أو تقليصه سيجعله يخسر مورداً مالياً مهماً وكبيراً.

وأمنياً: يساهم في تأمين وتحصين المناطق المحررة وتوطيد استقرارها ، بما يكشف الاختراقات ويكبح عناصر الإرهاب، ويقضي على الإخلال بالأمن والاستقرار، ويحمي السكينة والهدوء، ويصد الخطر المستهدف للشخصيات والقيادات وعامة المواطنين والمرافق والتجمعات السياسية والإدارية وغيرها".

مخاطر احتكار الحوثيين لقطاع الاتصالات

وتابع الصحفي محمد القادري بقوله: «معروف ما يستفيده الحوثي في هذا الجانب، من استخبارات وحصول على معلومات، ومراقبة للتحركات، والاستعانة لتحقيق الاختراقات والاغتيالات والحرب النفسية ودعم الإرهاب وتنفيذه واستغلاله لتبادل الخدمات مع المتخادمين معه".

دلالات نعيق الإخوان وانزعاجهم من استثمار الاتصالات مع الإمارات

وأكد القادري أن الرافضين والمنزعجين من استثمارات الشركة الإماراتية الجديدة في مجال الاتصالات في موقف أسدل عنهم الستار بشكل أكثر ليكشف وقوفهم مع الحوثي والدفاع عن مصالحه ، حيث لم نسمع منهم صوتاً يستنكر الاستثمارات العمانية في مجال الاتصالات بمناطق الحوثي، ولم يقوموا بخطوة جادة لسحب بساط الاتصالات من تحت الحوثي ونقله للمناطق المحررة، ونقل التحكم بالصفر الدولي من صنعاء إلى عدن.

إنهاء الهيمنة الحوثية على قطاع الاتصالات

أثار قرار الحكومة بالموافقة على إنشاء شركة اتصالات جديدة حفيظة تنظيم الإخوان الجناح المحلي لـ"حزب الإصلاح" الذي سارع إلى الإعلان عن رفضه لهذه الشركة التي تخدم المناطق المحررة وتنهي الهيمنة الحوثية على قطاع الاتصالات في اليمن.

أقلية إخوانية في برلمان منتهي الصلاحية ترفض القرار

نحو 21 نائباً برلمانيا معظمهم من حزب الإصلاح أو الموالين لهم، سارعوا بعد ساعات فقط من إعلان هذا القرار إلى التعبير عن رفضهم وتوجيه خطاب اعتراض لرئيس الوزراء على إنشاء شركة اتصالات مشتركة بين الجانب الحكومي وشركة الاتصالات «NX" العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

عذر أقبح من ذنب

وتحجج البرلمانيون الإخوانيون في خطابهم بأن سبب رفضهم للقرار الحكومي هو عدم انتهاء اللجنة البرلمانية التي تم تشكيلها لتقصي الحقائق في عدد من الملفات من بينها قطاع الاتصالات. مطالبين رئيس الحكومة انتظار صدور تقرير اللجنة التي سترفعه في وقت لم يحدده الخطاب إلى هيئة رئاسة مجلس النواب قبل أن يتم مخاطبة المجلس لاحقاً بنتائجه.

مساع إخوانية لإفشال استعادة الاتصالات من الحوثيين

الخطاب الموجه لرئيس الوزراء كشف حقيقة السعي المتعمد لإفشال أي تحركات حكومية جادة لاستعادة قطاع الاتصالات من تحت الإدارة الحوثية التي تجني مليارات الريالات لصالح خزينتها الخاصة. حيث بيّن الخطاب أن الحكومة اليمنية قدمت للجنة البرلمانية في شهر مايو الماضي توضيحات حول قطاع الاتصالات وأهمية إنشاء شركة جديدة في المناطق المحررة بعيداً عن السيطرة الحوثية إلا أن اللجنة البرلمانية ظلت تماطل وتتجاهل مناقشة الرد الحكومي وإبداء الرأي فيه.

حملات مسعورة

وترافق الخطاب مع حملة مسعورة أطلقتها وسائل إعلام إخوانية وعدد من نشطائهم في محاولة منها لوقف المشروع الذي يمثل بارقة أمل لإنهاء الهيمنة الحوثية على قطاع الاتصالات في اليمن.

سياسيون جنوبيون يطالبون محاكمة رئيس البرلمان «البركاني»

إلى ذلك طالب سياسيون جنوبيون بضرورة محاكمة المدعو البركاني، ومجلس النواب اليمني، المنتهية صلاحياته، وذلك بسبب الفساد الذي يمارسه، والفضائح العظيمة التي ارتكبها.

واعتبروا بأن شرعية البرلمان اليمني، الذي انتهت صلاحياته منذ سنوات، سقطت، لا سيما وأنهُ لم يعقد أي جلسة منذ سنوات، ولم يجرِ أي انتخابات منذ أكثر من (20) سنة.

وأكدوا أن رئاسة ما تسمى بـ «مجلس النواب اليمني»، أكدت تورطها بالتواطؤ مع ميليشيا الحوثي، وذلك بعد انحيازها في تقرير ما تسمى بـ (لجنة تقصي الحقائق) لصالح ميليشيا الحوثي، ووقوفها ضد بناء اقتصاد الجنوب.

هاشتاج (برلمان الفساد)

وأطلق، الاثنين 28 أغسطس 2023م، ناشطون وسياسيون جنوبيون هاشتاج (برلمان الفساد والفضائح) على كافة مواقع التواصل الاجتماعي، أشهرها (تويتر).

وقالوا: «البرلمان اليمني يعتبر تبعية لحميد الأحمر، ولفساده».

وأكدوا أن «غالبية أعضاء البرلمان اليمني، المنتهي، يرتبطون بأجندات مشبوهة، لصالح جماعتيّ (الإخوان، والحوثي)، وكذا لصالح دول خارجية».

وأشاروا إلى أن «تقرير ما تسمى بـ (لجنة تقصي الحقائق) في مجلس النواب اليمني، منتهي الصلاحيات، جاء بغرض عرقلة، ومنع تأسيس شركة الاتصالات الجديدة في الجنوب".

وجدد الناشطون والسياسيون الجنوبيون التأكيد أن «إنشاء اتصالات جنوبية خالصة ومستقلة يعتبر داعماً مهماً للاقتصاد الجنوبي بعيداً عن هيمنة قوى صنعاء اليمنية، خصوصًا وأن تأسيس اتصالات مستقلة بالجنوب يُعد أهم دعائم بناء دولة الجنوب الفيدرالية القادمة».

ووجه الناشط هاني العواني تساؤلا إلى أعضاء البرلمان الذين أعلنوا رفضهم للقرار الحكومي: «أين مجلس نوابكم لم يحرك ساكناً عندما دخلت الشركة العمانية إلى صنعاء ومحافظات اليمن بشراكة مع الحوثي في الاتصالات؟". مضيفا: "لكننا نعلم بأن معارضتكم لبناء أي مؤسسة بالجنوب هي من ضمن حربكم الاقتصادية على شعب الجنوب» .

واعتبر ناشطون جنوبيون أن "عائدات الاتصالات تُعد أحد أسباب استمرار ميليشيا الحوثي الإيرانية في الحرب بسبب الأموال الطائلة التي تجنيها الميليشيا الحوثي منها شهريًا، وسنويًا".

واتهموا قيادات الإخوان ووسائل الإعلام الإخوانية بأنها سعت منذ عام 2015م إلى عرقلة أي اتفاقية من شأنها النهوض بقطاع الإنترنت والاتصالات في العاصمة الجنوبية عدن بشكل خاص، وفي الجنوب بشكل عام".